أكد أن العلاقات المغربية ـ الكويتية نموذج عربي يحتذى ويقوم على الأخوة والشراكة الإستراتيجية

السفير المغربي لـ «الأنباء»: أمن الخليج جزء أساسي من الأمن العربي ونثمّن الدور الحكيم للكويت في دعم الاستقرار الإقليمي وتقريب وجهات النظر

السفير المغربي لدى الكويت علي ابن عيسى

أجرى اللقاء: أسامة دياب

أكد السفير المغربي لدى الكويت علي ابن عيسى أن التحديات الحالية التي تمر بها المنطقة تفرض على الدول العربية تعزيز التنسيق والتشاور، موضحا أن العمل العربي المشترك يحتاج إلى المزيد من الواقعية والتكامل الاقتصادي وتبادل المعلومات، ومشددا على أن أمن الخليج جزء أساسي من الأمن العربي، ومثمنا الدور الحكيم للكويت بقيادة صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد في دعم الاستقرار الإقليمي وتقريب وجهات النظر. وأشار السفير ابن عيسى في لقاء مع «الأنباء» إلى قوة ومتانة العلاقات الكويتية ـ المغربية، والتي وصفها بالممتازة والتاريخية والتي تشكل نموذجا يحتذى في العلاقات بين الدول، حيث تتطور بشكل إيجابي على كل الأصعدة ومختلف مجالات التعاون الثنائي، كاشفا عن أن اجتماعات الدورة العاشرة للجنة المشتركة المغربية ـ الكويتية ستعقد في المغرب خلال العام الحالي، مشيرا إلى وجود 110 اتفاقية ومذكرة تفاهم تسير العلاقات المغربية ـ الكويتية، وتشكل الإطار القانوني لها على مدار 6 عقود. ولفت إلى أن الكويت تعتبر ثالث أكبر مستثمر عربي في المملكة المغربية بإجمالي استثمارات يبلغ 1,5 مليار دولار، موضحا أن المغرب يراهن على الطاقات المتجددة والطيران والسيارات لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الكويتية، وكاشفا عن ان أكثر من 31 ألف كويتي زاروا المغرب خلال عام 2025 بزيادة ملحوظة عن السنوات السابقة و561 تأشيرة أصدرتها السفارة المغربية للمقيمين في الكويت العام الماضي معظمها سياحية.. وفيما يلي التفاصيل:

- **1,5 مليار دولار إجمالي حجم الاستثمارات الكويتية بالمغرب والكويت ثالث أكبر مستثمر عربي بالمملكة**
- **المغرب يراهن على الطاقات المتجددة والطيران والسيارات لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الكويتية**
- **110 اتفاقيات ومذكرات تفاهم تسيّر علاقات البلدين وتشكّل الإطار القانوني لها على مدار 6 عقود**
- **أكثر من 31 ألف كويتي زاروا المغرب خلال عام 2025 بزيادة ملحوظة عن السنوات السابقة**
- **الدورة العاشرة للجنة المشتركة المغربية ـ الكويتية ستعقد في المغرب خلال العام الحالي**
- **الخط الجوي المباشر بين الكويت والدار البيضاء عزز حركة السفر ورفع الرحلات الأسبوعية**

كيف تنظر المغرب إلى تطورات الأوضاع في المنطقة العربية؟ وما موقف بلادكم من أبرز التحديات الإقليمية الراهنة؟

● **تتابع المملكة المغربية باهتمام بالغ وقلق كبير التطورات المتسارعة التي تشهدها المنطقة، وما قد يترتب عنها من انعكاسات على أمن واستقرار المنطقة العربية والخليج العربي، والمغرب بقيادة جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، يؤمن دائما بأهمية تغليب الحلول السياسية والديبلوماسية، والحوار البناء، وتجنب منطق التصعيد، بما يحفظ أمن الدول واستقرار شعوبها.**

وتؤكد المملكة المغربية على أهمية الحفاظ على أمن واستقرار منطقة الخليج العربي، باعتبارها جزءا أساسيا من الأمن العربي، وتقدر عاليا الدور المتزن والحكيم الذي تضطلع به الكويت بقيادة صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد في دعم الاستقرار الإقليمي وتقريب وجهات النظر.

كيف يمكن تعزيز العمل العربي المشترك في ظل التغيرات الجيوسياسية الحالية؟

● **المرحلة الحالية تفرض على الدول العربية تعزيز التنسيق والتشاور أكثر من أي وقت مضى، لأن التحديات أصبحت مشتركة ومترابطة، سواء تعلق الأمر بالأمن أو الاقتصاد أو الطاقة أو الأمن الغذائي.**

ومن هذا المنطلق، فإن العمل العربي المشترك يحتاج إلى المزيد من الواقعية والتكامل الاقتصادي وتبادل الخبرات، إضافة إلى تعزيز التعاون في مجالات الاستثمار والتكنولوجيا والطاقة والسياحة، والمغرب يحرص دائما على دعم كل المبادرات العربية الهادفة إلى تعزيز التضامن العربي، ويؤمن بأن الحوار والتنسيق المستمر بين الدول العربية هو السبيل الأمثل لمواجهة التحديات الراهنة.

كيف تقيمون مستوى العلاقات بين المغرب والكويت خلال المرحلة الحالية؟

● **العلاقات بين المملكة المغربية والكويت تعد نموذجا متميزا للعلاقات العربية القائمة على الأخوة الصادقة والاحترام المتبادل والتعاون البناء. وقد شهدت هذه العلاقات خلال السنوات الأخيرة دينامية متجددة بفضل العناية التي يوليها لها صاحب الجلالة الملك محمد السادس وأخوه صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد.**

وتتميز العلاقات المغربية الكويتية بتقارب الرؤى والمواقف تجاه مختلف القضايا العربية والإقليمية، إلى جانب تطور التعاون الاقتصادي والاستثماري والثقافي، بما يعكس عمق الروابط التاريخية والإنسانية التي تجمع الشعبين الشقيقين.

السفير المغربي لدى الكويت علي ابن عيسى خلال اللقاء مع الزميل أسامة دياب (متين غوزال)

مجالات التعاون

ما أبرز مجالات التعاون التي تشهد نموا ملحوظا بين البلدين؟

● **تشهد العلاقات المغربية ـ الكويتية تطورا متواصلا في عدد من القطاعات الاقتصادية والاستثمارية، خاصة في مجالات البنية التحتية والعقار والسياحة والصناعات التحويلية والخدمات.**

كما يعرف التعاون التجاري نموا تدريجيا في قطاعات الصناعات الغذائية والنسيج ومواد التجميل والتجهيزات الطبية، وهي مجالات أظهرت فيها المنتجات المغربية حضورا متناميا داخل السوق الكويتية.

ويعد القطاع السياحي من أبرز مجالات التعاون المتطورة، إلى جانب آفاق واعدة في مجالات الطاقات المتجددة والاقتصاد الأخضر والصناعات الحديثة، خاصة في قطاعات السيارات والطيران والتكنولوجيا.

هل تعملون على إعداد زيارات رفيعة المستوى مرتقبة لتعزيز الشراكة الثنائية؟

● **هناك دينامية إيجابية ومتواصلة لتعزيز الشراكة الثنائية، ويجري الإعداد لتنظيم الدورة العاشرة للجنة المشتركة المغربية ـ الكويتية بالمغرب خلال السنة الحالية، والتي ستشكل محطة مهمة لتطوير مجالات التعاون وتحديث الإطار القانوني المنظم للعلاقات الثنائية.**

كما شهدت الفترة الأخيرة عددا من الزيارات الرسمية المتبادلة، من بينها زيارة وزيرة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة المغربية إلى الكويت، حيث تم بحث آفاق التعاون في مجالات الاقتصاد الرقمي والابتكار والتكنولوجيا.

ونطمح خلال النصف الثاني من سنة 2026 لتعزيز وتيرة الزيارات الرسمية وتنظيم لقاءات قطاعية جديدة بما يعزز التعاون الاقتصادي والاستثماري بين البلدين.

كم يبلغ عدد الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي تسير العلاقات الثنائية بين البلدين؟

● **نجح المغرب والكويت على مدى ستة عقود من العلاقات المتميزة، في بناء إطار قانوني غني ومتنوع من خلال التوقيع على ما يقارب 110 اتفاقيات ومذكرات تفاهم وبرامج تنفيذية شملت مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتنموية والثقافية.**

وكان أول اتفاق رسمي بين البلدين سنة 1965 في المجال الزراعي، فيما تم خلال السنوات الأخيرة توقيع اتفاقيات جديدة، من بينها اتفاقية التعاون بين المعهد العالي للقضاء بالمغرب ومعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية.

كما يعمل الجانبان حاليا على إعداد اتفاقيات جديدة بمناسبة انعقاد الدورة المقبلة للجنة المشتركة المغربية الكويتية.

فرص استثمارية

ما الفرص الاستثمارية التي يمكن أن يقدمها المغرب للمستثمرين الكويتيين؟

● **حرصت المملكة المغربية خلال السنوات الأخيرة، على تعزيز انفتاحها الاقتصادي عبر توقيع مجموعة من اتفاقيات التبادل الحر مع عدد من الشركاء الدولي أبرزهم الولايات المتحدة الأميركية سنة 2006، والاتحاد الأوروبي الذي وقعت الاتفاقية معه سنة 1996 ودخلت حيز التنفيذ سنة 2000، إضافة إلى تركيا والإمارات العربية المتحدة، فضلا عن اتفاقية أكادير التي تجمع المغرب بكل من تونس ومصر والأردن.**

وتتيح هذه الاتفاقيات للمستثمر الكويتي إمكانية الولوج إلى أسواق دولية واسعة انطلاقا من المغرب، مع الاستفادة من توافر بنية تحتية متطورة ويد عاملة مغربية مؤهلة.

كما اعتمد المغرب منذ سنة 2005 عددا من الإستراتيجيات الصناعية، وصولا إلى ميثاق الاستثمار لسنة 2022، بهدف تشجيع الاستثمارات الإستراتيجية وتعزيز القدرة التنافسية للمملكة، خاصة في قطاعات السيارات والطيران والصناعات الحديثة.

المغرب رائد صناعة السيارات في أفريقيا بإنتاج يصل إلى مليون سيارة سنوياً

ما حجم الاستثمارات الكويتية في المغرب؟

● **تعد الكويت من بين أبرز المستثمرين العرب في المغرب، حيث تحتل المرتبة الثالثة عربيا ضمن قائمة المستثمرين بالمملكة، باستثمارات تفوق 1,5 مليار دولار موزعة على قطاعات إستراتيجية تشمل العقار، السياحة، الطاقة المتجددة والاتصالات.**

وقد شهدت الاستثمارات الكويتية المباشرة بالمغرب نموا متواصلا، إذ ارتفعت من 160 مليون درهم سنة 2023 إلى 174 مليون درهم سنة 2024، مع حفاظها على حصة تقارب 0,4٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما واصلت هذه الاستثمارات منحاها الإيجابي خلال النصف الأول من سنة 2025، حيث بلغت نحو 123 مليون درهم مقابل 89 مليون درهم خلال الفترة نفسها من سنة 2024.

وتركزت الاستثمارات أساسا في القطاع العقاري بحوالي 64 مليون درهم، يليه قطاع الأنشطة المالية والتأمين بنحو 58 مليون درهم، مع استمرار العقار كأحد أبرز القطاعات الجاذبة للمستثمرين الكويتيين.

التبادل التجاري

كيف تصفون حجم التبادل التجاري بين البلدين وأبرز أرقامه في الاتجاهين، وهل هناك خطط لزيادته؟

● **قامت السفارة بعدد من المبادرات الهادفة إلى تعزيز حضور المنتجات المغربية في السوق الكويتي، عبر تنظيم ملتقيات تجارية على غرار الملتقى التجاري الكويتي ـ المغربي، الذي تم تنظيمه يومي 14 و15 سبتمبر 2025 بشراكة مع الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات والكونفدرالية المغربية للمصدرين، وبالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة الكويت، كما تم تنظيم الملتقى التجاري التخصصي أيام 16 ـ 18 ديسمبر 2025 بشراكة مع الفيدرالية المغربية للصناعات الغذائية وبالتعاون مع مجموعة الشال وغرفة تجارة وصناعة الكويت.**

وعرف الملتقيان مشاركة واسعة لرجال أعمال وممثلي شركات مغربية تنشط في قطاعات الصناعات الغذائية، والنسيج والجلد، ومواد التجميل، والتجهيزات الطبية، وشكلا منصة مهمة لتعزيز نسق وحجم التبادل التجاري بين البلدين، كما أتاح لرجال الأعمال المغاربة فرصة لقاء نظرائهم في الكويت والتعريف بمنتوجاتهم واستكشاف فرص ولوج السوق الكويتية.

وفي سياق مواصلة هذه الدينامية الإيجابية، تطمح السفارة إلى تنظيم ملتقى تجاري كويتي ـ مغربي آخر خلال السنة الجارية، بتعاون مع الجهات الحكومية الكويتية والفاعلين الاقتصاديين والتجاريين بالكويت بهدف تعزيز الشراكات الثنائية وفتح آفاق أوسع للاستثمار والتبادل التجاري بين البلدين الشقيقين.

ما دور القطاع الخاص في دفع العلاقات الاقتصادية إلى مستويات أعلى؟

● **يلعب القطاع الخاص دورا محوريا في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين المملكة المغربية والكويت، باعتباره شريكا أساسيا في تطوير المبادلات التجارية وتشجيع الاستثمارات المتبادلة بين البلدين.**

فالمقاولات ورجال الأعمال يشكلون قوة دفع حقيقية لإقامة شراكات اقتصادية مستدامة، من خلال استكشاف فرص الاستثمار المتاحة وتبادل الخبرات وإطلاق مشاريع مشتركة في قطاعات واعدة. كما يسهم القطاع الخاص في تنشيط الحركة التجارية عبر المشاركة في المعارض والملتقيات الاقتصادية وتنظيم اللقاءات الثنائية بين الفاعلين الاقتصاديين، بما يتيح التعريف بالمنتجات والخدمات المغربية والكويتية وفتح قنوات جديدة للتعاون، وتبرز أهمية هذا الدور بشكل خاص في القطاعات ذات الإمكانات الكبيرة، مثل الصناعات الغذائية، والسياحة، والعقار، والصناعات التحويلية، والخدمات اللوجستية، والطاقة المتجددة

مقومات سياحية

ما أبرز المقومات السياحية التي تميز المغرب كوجهة للكويتيين؟

● **المغرب يحظى بمكانة خاصة لدى الأشقاء الكويتيين، لأنه يوفر تجربة سياحية متكاملة تجمع بين الطبيعة الجميلة، والأجواء العائلية، والتنوع الثقافي، والبنية السياحية المتطورة، فالسائح الكويتي يجد في المغرب وجهات متنوعة تناسب مختلف الأذواق، من المدن التاريخية مثل مراكش وفاس والرباط، إلى المدن الساحلية والطبيعة الجبلية والفضاءات الصحراوية، فضلا عن جودة الخدمات وحسن الاستقبال الذي يعكس كرم الضيافة المغربية.**

كما أن اعتدال المناخ خلال فصل الصيف يشكل عاملا مهما يجعل المغرب من الوجهات المفضلة للكويتيين خلال فترات العطل، إلى جانب توفر بنية تحتية سياحية متطورة تضم عددا كبيرا من الفنادق المصنفة والمنتجعات السياحية الحديثة ومؤسسات الإيواء التي تستجيب لمختلف الفئات والاحتياجات ويستفيد القطاع السياحي المغربي كذلك من شبكة متطورة من الطرق السيارة والسكك الحديدية والمطارات والموانئ الحديثة، ما يسهل وصول السياح وتنقلهم بين مختلف المدن والمناطق السياحية بالمملكة في ظروف مريحة وآمنة.

وقد عرف القطاع السياحي المغربي تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، حيث انتقل عدد السياح الوافدين من نحو 13 مليون سائح قبل جائحة كوفيد ـ19 إلى نحو 20 مليون سائح خلال 2025، وهو ما يعكس جاذبية الوجهة المغربية واستعادة القطاع السياحي لعافيته بشكل قوي.

كم يبلغ عدد الكويتيين الذين يزورون المغرب سنويا؟

● **تجاوز عدد الزوار الكويتيين إلى المغرب 31 ألف زائر خلال سنة 2025، مقارنة بنحو 22 ألف زائر في السنوات السابقة، وهو ما يعكس تنامي اهتمام الأشقاء الكويتيين بالوجهة المغربية.**

كما أن إطلاق الخط الجوي المباشر بين الكويت والدار البيضاء سنة 2022 ساهم بشكل واضح في تعزيز حركة السفر بين البلدين، حيث ارتفع عدد الرحلات الأسبوعية من رحلتين إلى 3 رحلات أسبوعيا، مع تسجيل طلب متزايد على هذه الوجهة، ونعتبر السوق الكويتية من الأسواق الخليجية المهمة والواعدة بالنسبة للسياحة المغربية، بالنظر إلى اهتمام المواطن الكويتي المتزايد بالسياحة الثقافية والعائلية.

هل هناك تسهيلات أو مبادرات جديدة لتشجيع السياحة بين البلدين؟ وكم عدد التأشيرات التي يصدرها القسم القنصلي في السفارة؟

● **هناك حرص متواصل على تطوير التعاون السياحي بين المغرب والكويت، سواء من خلال تعزيز الربط الجوي، أو التعاون مع وكالات السفر الكويتية، أو تنظيم مبادرات ترويجية للتعريف بالمؤهلات السياحية المغربية.**

وكما هو معلوم، فإن الأشقاء الكويتيين معفون من إجراءات التأشيرة للدخول إلى المملكة المغربية، وبالتالي تصدر السفارة تأشيرات للمقيمين من جنسيات مختلفة، بلغ عددها 561 تأشيرة خلال سنة 2025، منها 499 تأشيرة سياحية، إضافة إلى تأشيرات للأعمال والمؤتمرات والزيارات العائلية، وهذه الأرقام تعكس الاهتمام المتزايد بالوجهة المغربية سواء للسياحة أو للأعمال والتبادل الثقافي.

ما رؤيتكم لمستقبل العلاقات المغربية ـ الكويتية خلال السنوات المقبلة؟

● **العلاقات المغربية ـ الكويتية نموذجية وتاريخية، تقوم على الأخوة الصادقة والاحترام المتبادل والتنسيق المستمر بين قيادتي البلدين، ونحن متفائلون جدا بمستقبلها، خاصة في ظل وجود إرادة مشتركة لتعزيز التعاون في مجالات الاستثمار والسياحة والثقافة والطاقة والتنمية.**

كما أن المؤشرات الحالية تعكس وجود دينامية إيجابية ومتواصلة، سواء من خلال تنامي الاستثمارات الكويتية بالمغرب، أو تطور التعاون الاقتصادي والتجاري، أو ارتفاع عدد الزوار الكويتيين للمملكة، إضافة إلى استمرار التنسيق السياسي وتبادل الزيارات الرسمية.

ونعتقد أن المرحلة المقبلة ستعرف تعزيزا أكبر للشراكة الثنائية، خاصة في القطاعات الواعدة مثل الطاقات المتجددة، والصناعات الحديثة، والاقتصاد الرقمي، والسياحة، بما يساهم في الارتقاء بالعلاقات المغربية ـ الكويتية إلى مستويات أوسع وأكثر تنوعا خلال السنوات المقبلة.

ما الرسالة التي تودون توجيهها للشعب الكويتي؟

● **أود أن أعبر عن اعتزاز المملكة المغربية الكبير بالعلاقات الأخوية المتينة التي تجمع الشعبين المغربي والكويتي، كما أؤكد أن المواطن الكويتي يحظى دائما بترحيب خاص في المغرب، لما يجمع الشعبين من روابط محبة وتقدير واحترام متبادل.**

واغتنم هذه الفرصة لأوجه دعوة إلى الفاعلين الاقتصاديين والمستثمرين الكويتيين للاستفادة من الفرص الاستثمارية الواعدة التي توفرها المملكة المغربية، في ظل ما تتمتع به من استقرار سياسي واقتصادي، وموقع استراتيجي، إلى جانب بنية تحتية حديثة ومناخ أعمال محفز واتفاقيات تبادل حر تتيح الولوج إلى أسواق دولية واسعة، فالمغرب يزخر بفرص مهمة في قطاعات متعددة، من بينها الصناعة، والسياحة، والطاقات المتجددة، والخدمات اللوجستية، والتكنولوجيا الحديثة.

الجمعية التعاونية لموظفي الحكومة الكويتيين للادخار
Co-Operative Society of Saving for Kuwaiti Government Staff

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31 وفتح باب قبول طلبات مراقبي الحسابات للسنة المالية المنتهية في 2026/12/31

بناءً على القرار الوزاري رقم (166/ت) لسنة 2013 بشأن تنظيم إجراءات الدعوة للجمعية العمومية العادية للجمعيات التعاونية وبناء على كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية بكتابها المؤرخ 2026/04/23 بشأن الموافقة على تحديد يوم الاثنين الموافق 2026/06/22 موعدا للجمعية العمومية.

يسر مجلس إدارة الجمعية التعاونية لموظفي الحكومة الكويتيين للادخار بدعوة السادة المساهمين البالغين من العمر (21) عاماً فأكثر في تاريخ انعقاد الجمعية العمومية والمساهمين في الجمعية حتى 2025/12/31 لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية المقرر يوم الأثنين الموافق 2026/06/22 في تمام الساعة الرابعة مساء، بمقر الجمعية الكائن في منطقة حولي خلف كلية الدراسات التجارية للبنين وفي حالة عدم اكتمال النصاب القانوني يؤجل الاجتماع لمدة نصف ساعة ليصبح قانونيا بحضور (25) عضواً.

وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي:

1- مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31 والمصادقة عليه.
2- مناقشة تقرير مراقب الحسابات والتصديق على الميزانية العمومية والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31.
3- تقرير مراقب الحسابات للميزانية العمومية (الميزانية التقديرية والحساب الختامي) للسنة المالية المنتهية في 2026/12/31.
4- التقرير المالي والإداري لمراقبي الوزارة للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31.
5- اختيار مكتب تدقيق الحسابات للسنة المالية المنتهية في 2026/12/31.

ملاحظة:
• يجب على كل عضو احضار البطاقة المدنية الأصلية أو تطبيق هويتي ساري المفعول (لن تعتمد صورة عنها).
• على السادة المساهمين الغير مستكملين ملفاتهم ضرورة مراجعة الإدارة خلال الدوام الرسمي لاستكمال ملفاتهم.
• على السادة المساهمين الذين لم تصلهم الدعوة وكتيب التقرير السنوي والميزانية عن طريق البريد عليهم مراجعة الإدارة لاستلام نسخة منها.
• يجب حضور العضو ولا يجوز الإنابة والتوكيل عنه.
• على جميع المساهمين الذين لم يزودوا الجمعية بأرقام حساباتهم البنكية (الأيبان) تزويد الجمعية بها حتى يتسنى للجمعية تحويل أرباحهم عليها.

ثانيا: فتح باب قبول طلبات مراقبي الحسابات 2026

تعلن الجمعية العمومية لموظفي الحكومة الكويتيين للادخار عن فتح باب قبول طلبات مراقبي الحسابات للسنة المالية المنتهية فى 2026/12/31 فعلى الذين يرغبون بتدقيق حسابات الجمعية تقديم العرض بالظرف المختوم متضمنا قيمة الاتعاب وتسليمه لادارة الجمعية بمقرها فى منطقة حولى قطعة (5) شارع (133) مبنى رقم (900010) ولمدة 10 أيام عمل اعتبارا من دوام الاثنين 2026/6/1 وحتى نهاية دوام الاحد الموافق 2026/6/14.

وذلك وفقا للشروط التالية:
• بناء على المادة رقم (21) من القانون رقم (118) لسنة 2013 بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (24) لسنة 1979 ومراعاة لاحكام المادة (11) لقانون التعاون (لا يجوز لمراقب الحسابات أن يراقب على اكثر من خمس جمعيات تعاونية و الا تتجاوز مدة تعيينه بذات الجمعية اكثر من ثلاث سنوات)
• على جميع المكاتب المتقدمة تقديم بيان توضيحي بعدد الجمعيات التى يتم تدقيقها من قبل المكتب والا تتعدى اتعاب التدقيق عن مبلغ (5000 د.ك) خمسة آلاف دينار كويتي.

والله ولي التوفيق،،،

رئيس مجلس الإدارة
إدريس علي محمد الفرج

وزارة العدل
إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الخميس الموافق ٢٠٢٦/٦/١٨ - قاعة ٥ - بالدور الثامن بقصر العدل الجديد الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠٢٥/٥٤٣ بيوع/٣.
المرفوعة من: عادل عبدالهادي سعد العميره
ضد: ١- سعد عبدالهادي سعد العميره
٢- وليد عبدالهادي سعد العميره
٣- فهد عبدالهادي سعد العميره
٤- فيصل عبدالهادي سعد العميره
٥- مشعل عبدالهادي سعد العميره
٦- ماجد عبدالهادي سعد العميره
٧- احمد عبدالهادي سعد العميره
٨- خالد عبدالهادي سعد العميره
٩- عيده عبدالهادي سعد العميره
١٠- هند عبدالهادي سعد العميره
١١- ورثة المرحوم/ مبارك عبدالهادي سعد العميره وهم: أ- ريم مبارك عبدالهادي سعد العميره
ب- انفال مبارك عبدالهادي سعد العميره
ج- سعده مطلق ماطر عميره
١٢- مدير الادارة العامة للتسجيل العقاري. بصفته
١٣- مدير عام بلدية الكويت. بصفته

أولاً: أوصاف العقار وفقا لشهادة الأوصاف المرفقة
عقار الوثيقة رقم ٢٠٢٥/٥١٦٩ الواقع بمنطقة جليب الشيوخ - قسيمة رقم ١ قطعة رقم ١٠ مخطط م/٣٢٥٩٨ - ومساحته ٨٨٠ م٢، وذلك بالمزاد العلني بثمن أساسي مقداره/١٧١٠٠٠ د.ك (مائة وواحد وسبعون ألف دينار كويتي).
•• وورد بشهادة الأوصاف:
ملاحظة/ يوجد مخالفات: ١- بناء مواد خفيفة في السطح والاحواش.
٢- يوجد محل غير مرخص.
٣- يوجد بناء من مواد خفيفة.
•• المعاينة:
قمنا بجلسة ٢٠٢٤/٦/٢٤ بالانتقال إلى عين النزاع الواقعة بمنطقة جليب الشيوخ قطعة ٥ شارع ٥٦ - قسيمة - منزل ١٠٣٦، بحضور وإرشاد المدعي بشخصه ووكيل وتخلف ووكيل وتخلف المدعى عليهم عن الحضور رغم علمهم بالموعد المحدد وبمعاونة السيد خبير الدراية/ أ. فلاح ناصر ملفي وتمت المعاينة على النحو التالي:
١- قدم وكيل المدعي مستندات غير مفرزة عبارة عن عقد اثبات تملك للعقار موضوع النزاع مكون من ٣ أوراق تم الاطلاع والتأشير عليها وإرفاقها بملف الدعوى.
٢- العقار موضوع النزاع مطابق من حيث المواصفات العامة والخاصة لعقد اثبات تملك صادر من إدارة التسجيل العقاري رقم (١٤٠٩) والمؤرخ ١٩٨٤/٢/٢١ وبمساحة ٢٢٠ م٢ وهي المساحة الخاصة بمورث المدعي والمدعى عليهم والمقدم بحافظة المستندات المدعي المؤرخة ٢٠٢٤/٥/٧ وكمستندات غير مفرزة مقدمة من المدعي بجلسة ٢٠٢٤/٦/٢٤.
٣- عين النزاع عبارة عن بيت سكني وهو عبارة عن بيت عربي قديم يقع على شارع واحد وله جيران من اليمين والشمال والخلف ويتكون من دور أرضي وأول وسطح وله مدخل واحد.
٤- التكييف بالعين وحدات ويحتوي على سلم يصل من الدور الأرضي إلى السطح ومكسي من الخارج بالحجر.
٥- عقار النزاع مكون من دور أرض وأول وسطح وبالتفصيل الآتي:
• الدور الأرضي: مكون من خمس غرف وحمام واحد وحوش بينهم.
• الدور الأول: مكون من خمس غرف وحمامين.
• السطح: فاضي ولا يحتوي على شيء.
٦- كما يوجد محل بالدور الأرضي تابع لعين النزاع له مدخل منفصل وتحت اسم تجاري شركة ما نسيوم العالمية وتبين للخبرة وقت المعاينة بأنه غير مستغل.
٧- أفاد المدعي بأنه يسدد الكهرباء الخاصة بالمحل ويوجد عداد للكهرباء بالمحل ويوجد عدادين للكهرباء بالقسيمة بالدور الأرضي والأول.
٨- قام السيد خبير الدراية بتدوين ملاحظاته تمهيداً لتقدير قيمة العقار.

ثانياً: شروط المزاد:
أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الأساسي المبين قرين العقار، ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.
ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.
ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.
رابعاً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد، ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.
خامساً: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.
سادساً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها (٢٠٠ د.ك) وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.
سابعاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم من دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أي مسؤولية.
ثامناً: يقر الراسي عليه المزاد بأنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.
تنبيه: ١- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.
٢- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.
٣- تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات على أنه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

المستشار/ نائب رئيس المحكمة الكلية

وزارة العدل
إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الأحد الموافق ٢٠٢٦/٦/٢١ - قاعة ٥ - بالدور الثامن بقصر العدل الجديد الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٧٩٤ / ٢٠٢٤ بيوع/٤.
المرفوعة من: جاسم محمد علي عباس عن نفسه وبصفته أحد ورثة المرحومة/ عزيزه رمضان عبدالرحيم بموجب حصر الورثة رقم ٢٢٥٣
ضد: ورثة المرحومة/ عزيزه رمضان عبدالرحيم بموجب حصر الورثة رقم ٢٢٥٣ وهم:
١- ساره محمد علي أحمد
٢- عبدالعزيز محمد علي عباس
٣- فاطمة محمد علي عباس
٤- مريم محمد علي عباس
٥- يوسف محمد علي عباس
٦- محمود محمد علي عباس
٧- حصه محمد علي عباس
٨- مدير عام بلدية الكويت بصفته
٩- مدير إدارة التسجيل العقاري بوزارة العدل بصفته
١٠- الممثل القانوني لبنك الائتمان الكويتي بصفته

أولاً: أوصاف العقار وفقاً لشهادة الأوصاف المرفقة:
عقار الوثيقة رقم ٢٠٢٥/٥٤٦٩ الواقع بمنطقة الدسمة قسيمة رقم ٨٠ قطعة رقم ٥ من المخطط رقم م/٢٨٥٠٦ ب ومساحته ٥٠٠م٢، وذلك بالمزاد العلني بثمن أساسي وقدره (٥٠٠،٠٠٠ د.ك) خمسمائة ألف دينار كويتي.
•• المعاينة:
بجلسة ٢٠٢٥/٩/٣ قمنا بالانتقال إلى عقار النزاع الكائن في منطقة الدسمة قطعة ٥ شارع ٥٨ منزل ٤ قسيمة ٨٠ رقم آلي ٩٠٠٢٩٤٠٤ ومساحته ٥٠٠ م٢ حسب الوثيقة، وذلك بحضور خبير الدراية بدر رضا وإرشاد وكيل المدعي وبحضور المدعى عليه الخامس وتخلف البقية عن الحضور.
•• وتمت المعاينة على النحو التالي:
عقار النزاع عبارة عن بيت سكن خاص يقع في شارع داخلي وله ٢ جيران والواجهات حجر جيري وله مدخل رئيسي واحد وعدد ٢ مداخل جانبية، ومكنا المدعي من معاينة العقار من الداخل وتبين لنا التالي:
- العقار عبارة عن دور أرضي + دور أول + سطح + ملحق خلفي ملاصق للعقار.
- الدور الأرضي مكون من صالة + ٣ غرف + ٢ حمام + ديوانية.
- الدور الأول مكون من غرفة ماستر + غرفتين بينهما حمام + صالة + ٣ غرف بينها حمام واحد.
- السطح مكون من غرفة + حمام + غرفة خادمة.
- الملحق الخلفي مكون من مطبخ رئيسي كبير + مخزن للمطبخ + غرفة سائق + حمام سائق.
والأرضيات في العقار عبارة عن رخام وسيراميك والحوائط صبغ والديكور جبس والشبابيك المنيوم والأبواب خشب ما عدا الملحق الخلفي أبوابه المنيوم وتبين للخبرة أن التكييف وحدات ما عدا جزء من الدور الأرضي تكييف سنترال، أفاد المدعى عليه الخامس أن المدعى عليه السادس والمدعى عليها الرابعة يستغلون العقار كما أفاد بأن العقار تم بناؤه في سنة ١٩٨٧.
قام السيد/ خبير الدراية بدر رضا بمعاينة العقار وتدوين ملاحظاته تمهيداً لتقدير قيمته حسب سعر السوق.

ثانياً: شروط المزاد:
أولاً: يبدأ المزاد بثمن أساسي ٥٠٠،٠٠٠ د.ك خمسمائة ألف دينار كويتي، ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.
ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.
ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.
رابعاً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد، ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.
خامساً: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.
سادساً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها (٢٠٠ د.ك) وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.
سابعاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم من دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أي مسؤولية.
ثامناً: يقر الراسي عليه المزاد بأنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.
تنبيه: ١- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.
٢- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.
٣- تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات على أنه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

المستشار/ نائب رئيس المحكمة الكلية